التطورات الاقتصادية في العراق في خلال فترة الانتداب البريطاني 1921-1932

د. ستار علك الطفيلي

جامعة بابل / كلية التربية الأساسية

المقدمة

يحمل موضوع تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني أهمية استثنائية في سلسلة دراسات التي بذلت في تاريخ العراق والمعاصر.

وفي ها البحث سنتناول الأوضاع الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على قطاع الزراعة والصناعة والتجارة ودورها في تثبيت أركان الاقتصاد العراقي في فترة الانتداب البريطاني.

وتناولنا كذلك الإقطاع ونشوء الرأسمالية الصناعية والتجارية وأهمية العلاقة القائمة بين الحكومة الوطنية وسلطات الانتداب، وتأثير هذه العلاقة في التطور الاقتصادي.

وتناولنا أيضاً العلاقات الزراعية والمشاريع الإروائية وأثر الإنتاج الزراعي في الحياة الاقتصادية العراقية.

وسلطنا الضوء على المشروعات الجديدة في تحديث العراق ودور الرأسمال الوطني في استقطاب اليد العاملة.

وأشرنا في هذا البحث إلى النشاط التجاري بالأسواق العالمية ودوره في تعزيز الاقتصاد العراقي.

حالة الزراعة في العراق خلال عهد الانتداب

العلاقات الزراعية:

على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي التي تمثلت بانتهاء مرحلة الاحتلال العسكري المباشر ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني في 3 آيار 1920 ومن ثم قيام الحكم الوطني بتأسيس المملكة العراقية عام 1921، إلا أن مؤثرات الفوضى والارتباك بقيت مكللة بظلها الثقيل على الاقتصاد العراقي، فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الأكثر شيوعاً، وحتى الموارد كانت تحت رحمة الطبيعة إذ تكاد تنعدم السيطرة عليها، فالزراعة تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وقلة الأمطار وهجوم الجراد والحشرات، علماً أن القطاع الزراعي كان يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في تلك الحقبة ([1]).

العلاقات الزراعية وأثرها في السياسة البريطانية:كانت محاولات الحكومة بطيئة من خلال وزاراتها المتعاقبة في تنظيم العلاقات الزراعية، فلم تعن في وضع الحلول الناجحة للمشاكل القائمة(كمشكلة الأراضي) ولم تبادر إلى تحسين أوضع الفلاحين بل كانت تميز فئة على حساب أخرى، وقربت الشيوخ وجعلت فيهم الممثلين الرسميين لمجموع أفراد العشيرة، مما أقل بالحقوق وعرض الإنتاج الزراعي للإرباك ([2]).عززت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ القبائل المتنفذين فاقطعتهم مساحات واسعة من الأراضي بعد أن انتزعها من الشيوخ الذين وقفوا ضدها، واستمرت تجابي الفئات ذات النفوذ لضمان الجهة الأكثر تأثيراً إلى جانبها حتى اقدم الشيوخ وتجار المدن على توسيع أملاكهم الزراعية على حساب الفلاحين وأبناء العشائر، فأصبحت الأراضي الواسعة والجيدة من نصيب الموالين لبريطانيا التي خططت لهيمنة الملاكين الكبار على المجتمع الريفي لضمان تنفيذ أهدافها، حيث توضح ذلك بشكل أكبر في مناطق إنتاج الشلب والنخيل([3]).في خضم تلك الأحداث ظهرت طبقة الإقطاع بصورة أوسع من السابق حيث برزت الفوارق الاقتصادية بأجلى صورها في المجتمع الريفي وما يعيشه الإقطاعي من ترف وبذخ مقارنة بمعاناة الفلاح من أوضاع مزرية، كان لها الأثر في إحباط الروح المعنوية لديه حتى بات مارس عملاً متسرياً دون اندفاع أو حماس للإنتاج ([4]).مما أدى إلى ظهور صدامات مباشرة (لكنها محدودة) بين الفلاحين وبعض الشيوخ عبر عنها احمد فهمي بأنها (انفعالات نفسية)([5]).من خلال هذه الأحداث المتباينة والعلاقات القائمة بين الشيخ والفلاح برز دور السركال الوسيط بين الشيخ أو صاحب الأرض من جهة وبين الفلاح من جهة أخرى

---

[1]() علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، بغداد، 1978، صفحة 286.

[2]() عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق، بغداد، 1978، ص261.

[3]() ابن الفرات ، ماساة اللطيفية ، بغداد، 1964، ص29، انظر أيضاً كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام 1920، ج1.

[4]() طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق، بغداد، 1958، ص41.

[5]() احمد فهمي، تقرير حول العراق، بغداد، 1926، ص112.

([6]).ازدادت أهمية السركال نتيجة التغير الذي طرأ في حياة الشيخ نتيجة لتراكم الأموال لديهم وتوجههم نحو المدن للإقامة فيها إتماماً للمظاهر التي حرص الكثير منهم على التعلق بها وزيادة عدد ملاكين المدن البعيدون عن الزراعة حيث توسعت أهمية السركال وغدا دوره مؤثراً في الإنتاج الزراعي بحكم إشرافه المباشر كوكيل للأملاك ([7]).

لم تنتهي تلك العلاقات العشائرية الجديدة وازدادت أهميتها بفعل قيادتها لمواجهة الحكومة وسلطات الانتداب التي وسعت نفوذ ملاك المدن نكاية بالشيوخ الذين انطووا تحت لواء ثورة العشرين الوطنية التحررية ([8]).تحدد نظام العلاقات الإنتاجي على أساس قيام الحكومة بتأجير الأرض لكبار الشيوخ، وهؤلاء بدورهم يقسمون أراضيهم التي أجروها على أساس ملتزمين ثانويين، وتقسيم ما التزموه على مجموعة من الفلاحين في المنطقة نفسها حيث يتسلم الفلاح من مالك الأرض أو وكيله البذور وأدوات العمل بصورة مستمرة مباشرة وفي حالات أُخر تتمّ هذه العلمية بواسطة القروض التي كانت تترتب عليها فوائد باهظة ([9]).إن العلاقات الزراعية هي انعكاساً لما تمليه مصلحة الملاك ومن ثم الملتزمين الثانويين، وهنا نصل إلى نتيجة مفادها أن رؤساء العشائر قد حصلوا على تفويض الأراضي وناولا وحدهم حقاً قانونياً بالتصرف بالأرض إلاّ أن التصرف كان يأخذ أشكالاً متعددة في المناطق المختلفة، كما أنه يبحث المشاكل، فالصراع كان واضحاً بين أصحاب أراضي الطابو وأصحاب حق التصرف ([10]).وكانت هذه المشكلة واسعة عجزت السلطات الإدارية عن حلها في عهد الانتداب كونها شبه إقطاعية على الرغم من سعة بعض المساحات التي كانت تحت تصرف بعض الشيوخ، وتحول مركز الشيخ من مدافع عن حقوق القبيلة إلى مالك ([11]).أملت التطورات الاقتصادية تغيرات كان لها الأثر البالغ في العلاقات الزراعية، لاسيما فيما بين الشيخ والفلاح يمثلان عماد العلاقات الريفية، فقد أفرزت المرحلة الجديدة نمطاً من السلوك(المراوغ لدى الشيخ) تخللته الحيل والمناورات حيث أفاد كثيراً من تعلق الفلاح بعشيرته ونخوته لها حتى جعلها غطاءاً يتستر به أمام الفلاحين ومن ثم استغلالهم ([12]).

ونتيجة لزيادة حاجات الفلاح وفقر المحصول أجبر الفلاح إلى الاقتراض من الملاكين والتجار لعسر حالة الفلاح المعاشية، وترتبت ديون ثقيلة عليه الأمر الذي أدى إلى خلق ظاهرة خطيرة تمثلت في مطالبة الملاك بتشريع قانون يضمن لهم الحصول على ديونهم من الفلاح إذا طالب البعض منهم بربط الفلاح بالأرض حتى يسدد ديونه ([13]).شهدت العلاقات الزراعية أبان عهد الانتداب ظواهر عدة كان منها الجذور الأولى للهجرة من الريف إلى المدينة، إذ شهدت الدولة العراقية الجديدة التوسع في دوائرها ومؤسساتها كتأسيس قوات الشرطة والجيش والتقدم وتطور المواصلات وبناء السكك الحديد، فضلاً عن نشاط التجارة جعل المدن تعيش حالة من النشاط والتفاعل الاقتصادي وسهلا اتصال الفلاح بالمدينة فأخذ يقارن فيما بين عيشته في الريف وما ترى عينه في المدينة، يضاف إلى ذلك قسوة النظام الزراعي وميوله إلى فئة الملاك على حساب الفلاح، أفزع ذلك من روحية الفلاح للارتباط بالأرض([14]).عملت السلطات البريطانية على توطيد أركان صداقتها مع الشيوخ الممثلين الرسميين لأوسع فئة منتجة حيث برزت العلاقة أكثر عمقاً من علاقاتهم بسكان المدن ([15]).

في ظل الحكم الوطني برزت ظاهرة محيرة ومثيرة تمثلن بازدواجية الإدارة بين السلطات الإدارية الوطنية والمستشارين البريطانيين الذين وضعوا مختلف الوزارات الإدارات، لكن واقع العلاقة القائم بين الشيخ كفئة أنيطت بها المسؤولية المباشرة على الإنتاج الزراعي والسلطات الحاكمة(الانتداب البريطاني) والحكومة الوطنية على أعلى ما يكون من الوئام وهذا ما يظهر بوضوح في التشريعات والقوانين التي كانت تسنها الهيئات

---

[6]() هاشم جواد ، كيان العراق الاجتماعي ، بغداد، 1946، ص49.
[7]() هاشم جواد، المصدر السابق، ص50.
[8]() ابراهيم كبة، الاقطاع في العراق، بغداد ، 1957، ص27، انظر أيضاً وميض جمال عمر نظمي، التطور السياسي الحاضر في العراق، بغداد، بلا تاريخ ص26.
[9]() محمد جواد الدبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق ، ج1، القاهرة، 1958، ص128- 183.
[10]() عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق، المصدر السابق، ص330- 331.
[11]() عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص51.
[12]() طلعت الشيباني، المصدر السابق، ص46.
[13]() المصدر نفسه، ص47.
[14]() عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق، بغداد، 1958، ص45.
[15]() جورج لنشونسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج2، ترجمة جعفر خياط، بغداد، 1965، ص4.

التشريعية المسؤولة عن إدارة السياسة الزراعية وبالتالي يمكن القول أن الملاكين الكبار كانت لهم الهيمنة على النشاط الزراعي في عموم القطر([16]).

الإنتاج الزراعي وأثره على الاقتصاد العراقي:

يعد الإنتاج الزراعي الأساس الذي يقوم عليه الدخل القومي في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني، وعلى هذا برز نهج الإدارة واضحاً في الحماية المباشرة للإنتاج الزراعي، إذ يحدد مظفر حسن جميل بدايته في ارتفاع رسوم استيراد التبغ والتنباك، ولسنا في صدد التبغ والتنباك بصفة خاصة بقدر ما نحاول أن نستخدمه مؤشراً لأسلوب السلطات الاقتصادية ففرض الحماية الأصلي كان مالياً ([17]).أدى التوسع النسبي الذي شهده القطاع الزراعي، والسعي لأحياء المساحات الكبيرة ظهور المشاريع الإروائية إلى إبراز مكانة الزراعة في الاقتصاد العراقي كونها تنبؤ المكان الأهم في تجارة التصدير العراقية، وعلى الرغم من هذا فإنها كانت في ظهورها البدائي لمحدود حتى ان مدى الفائدة القصوى للصادرات الزراعية لم يكن يسد عشر الواردات من البضائع الأجنبية ([18]).اعتمد الإنتاج الزراعي على نظام الزراعة الخفيفة لسعة المساحة وقلة السكان مع خضوع شبه تام إلى الظروف الطبيعية من فيضانات وجفاف وجراد المؤثر بشكل كبير على كمية الإنتاج، وكانت المناطق الشمالية في العراق المصدر المهم لإنتاج الحنطة والشعير، فالأرض تزرع شتاءاً وتترك بوراً في الصيف معتمدة في إروائها على الأمطار، أما في المناطق الوسطى من العراق فكان نشاط دارة الزراعة مركز على زراعة اقطن ، وفي مناطق العراق الجنوبية مثل ميسان والشامية كان الإنتاج الرئيس هو الرز([19]).أشار احمد فهمي إلى تخلف الإنتاج الزراعي في العراق مقارنة مع الإنتاج الزراعي المصري أنه لا يصل إلى نسبة واحد إلى عشرين مما تدره الأراضي المصرية ويحدد السبب في ضمور العلاقة القائمة بين السلطات الحكومية والفلاحين وعدم وجود قواعد ثابتة لحقوق التصرف بالأراضي مما كان له الأثر البالغ على الفعاليات الاقتصادية للبلاد وارتباك الأعمال الإدارية ([20]).إن علاقة الحكومة بالقطاع الزراعي تقوم على أساس مدى التحصيلات المالية التي من الممكن أن نحصل عليها من الإنتاج الزراعي، وهنا من الممكن أن نعرج بعض الشيء على الثروة الحيوانية لما لها علاقة في الأرض فهي الأخرى تلق العناية أو الرعاية الكافية، فطريقة غسل وجز الصوف كانت تعاني من البداية مما أثر على أسعارها وكان الصوف يجمع بكميات قليلة وغير نقية حتى يرسل أغلبه إلى مركزين أحدهما في بغداد والآخر في البصرة، ومن الثابت اقتصادياً ان الأسعار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى الإنتاج وقدرته على استيعاب السوق ثم خضوعها إلى مبدأ العرض والطلب والتي تتأثر أسعار المحاصيل الزراعية تبعاً للتباين الحاصل في مستوى الإنتاج، وعليه كانت أسعار المحاصيل تخضع لتغيرات المواسم التي يحددها طائفة من التجار لضمان أوسع المكاسب المالية.وفي المدة ما بين 1919-1923 قدرت إنتاجية الدونم الواحد لحاصل الحنطة 200 كغم والشعير 250 كغم والرز 348 كغم ([21]).وهذه الأرقام تظهر لنا المستوى العام لمستوى الإنتاج، أما الاختلاف والتباين في حجم إنتاج منطقة عن أخرى فيرجع إلى البيئة وطرق الإنتاج والظروف الطبيعية التي تمر بها المنطقة فأن متوسط إنتاج الحنطة للمشارة الواحدة بـ 300 كغم والشعير بـ 400 كغم على أساس تحقيقات سنة 1925 الزراعية في منطقة الشامية، أما تقرير مقاطعات لواء العمارة فحسب معدل إنتاج مشارة الحنطة الدرجة الأولى في أراضي السقي بـ 60 كغم والشعير بـ 120 كغم ، ويقدر معدل إنتاج مشارة الشلب الاعتيادي 300 كغم والذرة 300 كغم والماش 200 كغم حتى تشير الأرقام بوضوح إلى الانخفاض الكبير في معدل إنتاجية الأرض الذي ينسب إلى التخلف في الوسائل الزراعية وجهل الفلاح ونقص معلوماته الزراعية التي ورثها عن أسلافه حتى غدت تقليد يعتز به وكان يعمل دون تخطيط وعلى الرغم من بروز الاتجاه في توسيع استخدام الآلات الحديثة في الزراعة إلا أنه كان اتجاهاً محدوداً ([22]).وخلاصة القول أن للأوضاع التي تحيط بالفلاح بالغ الأثر في شكل الإنتاج الزراعي فانخفاض إنتاجية الأرض استخدام الوسائل البدائية وإجهاد التربة واقتطاع الفلاح حصة من الحاصل لاستمرار علميات البذار وتراكم الديون طبع على دخله وأوضاعه المعاشية بالسوء والانخفاض حتى تدهورت الصحة العامة للفلاحين وانتشرت الأمراض بينهم ([23]).

---

[16]() المصدر نفسه، ص6.
[17]() مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية ، القاهرة، 1949، ص978.
[18]() مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، بغداد، 1948، ص153.
[19]() محمد جواد الدبوسي محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق ، ج1، القاهرة، 1958، ص45.
[20]() احمد فهمي، المصدر السابق، ص45.
[21]() كمال محمد سعيد خياط، القطاع الزراعي في العراق، بغداد، 1970، ص197.
[22]() احمد فهمي، المصدر السابق، ص92- 93.
[23]() عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص14- 15.

المشروعات الإروائية والزراعية الجديدة:

بادر الأتراك قبل الحرب العالمية الأول العمل في تنفيذ أعمال كبرى وذلك في مشروع لخطة وكان يشتمل على سدة الهندية وحوض الحبانية وقد اكتمل أول هذه المشروعات على نهر الفرات سنة 1913 وكان بناءه ضعيفاً وإصلاحه يؤلف جزءاً من التنمية الزراعية التي باشرها البريطانيون أثناء الحرب، فهذا المشروع وغيره من المشاريع الإروائية الأخرى كان بمثابة مشاريع مساعدة لانتصار البريطانيين العسكري ([24]).في أعقاب تشكيل الحكومة المؤقتة، كان هناك طلب متزايد من الجمهور على تنفيذ مختلف المشاريع التي كانت تمثل عوائد مأمولة كبرى في ميدان الاستثمارات وابتداءً بسنة 1924 تألفت بعض شركات التنمية الزراعية وطالبت الحكومة بان تمنح امتيازات أو أراضي بهدف انجاز مشاريع للري(أو بمساعدة من الحكومة) لزراعة القطن والقمح والشعير عن طريق الاستعمال الواسع النطاق للآلات ([25]).غير أن عادات الأهالي وبعض القوانين المحددة فضلاً عن المصاعب الأخرى كل هذه قد تجمعت لتقف ضد أي مدى واسع من نجاح هذه المنظمات وفي الوقت ذاته كانت دائرة الري تنفق سنوياً مبالغ منخفضة على شؤون الري، إلاّ ان مصر التي تعد أنموذجاً بالنسبة للعراق في مجالات كثيرة تنفق أعظم نسبة مئوية من مجموع ميزانيتها على الري ([26]).وبجانب الري سيحاً كان هناك الإرواء بالآلات الرافعة للماء الذي يتم باستخدام المضخات لرفع الماء إلى مستويات أعلى من مستوى الأنهار ويستخدم الري سيحاً بصورة أو بصفة رئيسة على ضفاف نهر الفرات وديالى، في حين كان الإرواء يتم بالآلات الرافعة على ضفاف نهر دجلة، وبسبب سرعة تياره فتح قنوات أوسع عمقاً في السهل ([27]).أدى توفر النفط بصفة متزايدة في شكل أداة للوقود خلال مدة الانتداب قد أصاب توسعاً كبيراً في استعمال المضخات للإرواء بالآلات الرافعة، ففي نهاية سنة 1930 كانت توجد أكثر من خمس وعشرين ألف مضخة تحت الاستعمال كانت كل هذه المضخات من صنع إنكليزي ([28]).أما بساتين النخيل في شط العرب كان يستعمل طرز ثالث من طرق الري هو الإرواء بواسطة المد من الفاو إلى القرنة كانت بساتين النخيل تروي كل يوم مرتين بالماء النقي، نتيجة العلم الذي ينجزه المد في الخليج العربي الذي يدفع في فترات بالمياه النقية في شط العرب ويرغمها على أن تتسرب في عدد من النهيرات والأقنية التي كانت تنتشر في حزام النخيل كله، وعلى هذا فأن كل ما هو لازم للزراعة العملية في بساتين النخيل في البصرة كان يتمثل في المبادرة بحفر النهيرات والأقنية وتطهيرها في الأوقات المحددة لها في حين كان المد يقوم بالأعمال الباقية ([29]).على الرغم من الأهمية العظيمة التي يحتلها نهر دجلة والفرات والمكانة الرفيعة لهما وتأثيرهما البالغ في الزراعة إلاّ أن استغلال مواردها لم يكن بالشكل المناسب وهذا نابع من طبيعة إجراءات السلطة الحاكمة التي ورثت تركة متخلفة ومرافق إروائية محدودة العدد والتأثير، وكان الإنكليز يدركون جيداً الأهمية الكبيرة للري في بلد زراعي كالعراق فعملوا على تأسيس دائرة للري حيث بدأت خطة نشيطة لإحياء جداول ثلاثة هي السقلاوية وأبو غريب واليوسفية، وكانت المناطق السفلى من نهر الفرات بحاجة ماسة إلى استخدام نظام المجاري لتصريف المياه سيما وأنها كانت تبدو كالمستنقعات ([30]).ونتيجة لانعدام الاستخدام السليم للموارد المائية المتاحة كانت أغلب المياه تتبدد وحتى أن بعض التقارير البريطانية أشارت إلى ضياع الكثير من المياه هباءاً في منقطة الدغارة حيث وجدت جميع القنوات والأهوار قد جفت، وكان تفرع نهر الغارف من دجلة مشروع الإرواء الوحيد لعدة سنوات في منطقة جنوب العرق إذا كان الماء خلال أيام الفيضانات يذهب إلى هور الحمار ([31]).لأهمية الري في الزراعة كانت الحاجة تدعو لإنشاء مدرسة للري وبالفعل افتتحت وزارة الشغال والمواصلات دروساً خاصة للري وبلغ عدد الطلاب خمسة عشر طالباً، إلاّ أن هذه التجربة لم تكن بمستوى الطموح إذ كان عدد الطلاب ضئيلاً جداً، والإمكانيات محدودة، وفي عام 1932 أصدرت الحكومة العراقية قانون الري والسداد الذي نص على صيانة الجداول والسداد وتنظيمها وتوزيع المياه ولهذا بدأت خطة واسعة لدراسة الموارد المتاحة، وكانت أهم تلك الورشات مشروع الحبانية وسد الفلوجة وكذلك مشروع الفرات الذي برزت أهميته من خلال الاهتمام الكبير الذي حفل به في الأوساط الرسمية، إذ أقدم الملك فيصل الأول على زيارة منطقة

---

[24]() محمد جواد الدبوسي، المصدر السابق، ص32.
[25]() هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ج2، ترجمة وتعليق سليم طه، بغداد، 1989، ص402- 403.
[26]() هنري فوستر، المصدر السابق، ص403.
[27]() المصدر نفسه، ص404.
[28]() هنري فوستر، المصدر السابق، ص406.
[29]() كمال محمد سعيد خباط، المصدر السابق، ص149.
[30]() محمد جواد الدبوسي، المصدر السابق، ص37.
[31]() هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ج13، ترجمة عبد المسيح جويدة، بغداد؟، 1939، ص446.

الغراف ليطلع عن الأحوال عن كثب وقد لخص الملك نتائج زيارته إلى المنطقة في جملة من النقاط حيث أكد على سوء الأوضاع التي يعانيها أبناء الغراف حتى أنهم كانوا يجدون مشقة في الحصول على مياه الشرب ([32]).

الصناعة فـي العراق

حالة الصناعة في عهد الانتداب البريطاني:

يمثل الإنتاج الصناعي في العراق خلال عهد الانتداب البريطاني امتداداً لما ساد من نمط إنتاجي خلال الحقب السابقة وقد أسهم النشاط التجاري وارتباطه بالأسواق العالمية ودخول البضائع الأجنبية الرخيصة في تقويض الصناعات الحرفية الأمر الذي أدى إلى حدوث الأزمة التي أحاطت بالحرفيين وهددت العديد من الصناعات التقليدية التي كانت سائدة إلاّ أن النشاط التجاري لم يكن ذا أثر تدميري على الصناعة إذ أنه اوجد البديل عن الأثر الذي تركه في أوساطه الصناعة الحرفية ([33])، فظهرت الصناعة التي تقوم على أساس الصادرات وأغلبها صناعة حرفية يدوية رخيصة الثمن ([34]).الأمر الذي طبع نشاط التجارة الداخلية بالضيق لاعتماد النشاط الحرفي على الطلب المباشر للبضائع فكان الحرفي يمارس دور المنتج والبائع وهذه التعددية في الأدوار بدون جهد الحرفي الواطئ الإنتاجية أساساً ([35]).فضلاً عن اقتصار تداول البضائع والمنتجات الصناعية داخل المدن لتدني مستوى دخل سكان الريف الذي أسهم إلى حد بعيد في انخفاض أسعار المنتجات ، إذ كانت الصناعة الحرفية تعتمد على كثافة السكان وتوفر المادة الأولية وهذا ينطبق على نمط الإنتاج الحرفي عموماً ([36])، إذ كانت تمثل الشكل العام للصناعة خلال السنوات الأولى من الانتداب، وكان نشاطها مقتصراً في المحلات الصغيرة والبيوتات ([37]).ويشير تقرير المسح العام للشركات العامة في العراق إلى عدم وجودها في العراق بين المدة 1919-1928 سوى شركتين أحدهما تجارية والأخرى صناعية وعلى الرغم من ضآلة هذا العدد إلاّ أن الظاهرة البارزة فيها أنها كانت متمركزة في بغداد مما كان له الأثر في خلق حالة من الركود الاقتصادي في المناطق الأخر من القرط، وقد أرست سياسة استيراد البضائع الأجنبية التي نشطت بمباركة بريطانيا في عهد الانتداب مناخاً تنافسياً صعباً ولن تقتصر المنافسة في مجال واحد بل تعدى ذلك لتبلغ المنافسة جميع أوجه الإنتاج الحرفي.أشار كمال مظهر احمد إلى وجود صناعة بعض الأسلحة النارية في منطقة السليمانية وراوندوز في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى لكن هذه الصناعة تعرضت للاختفاء بعد الاحتلال البريطاني ([38]).وقد برز أثر السياسة الاقتصادية التي نهجتها سلطات الانتداب على تطور القطاع الخاص الصناعي وبروز دور الرأسمال في السيطرة على القطاع من خلال استيعابها لأكثر من ثلاثة عشر ألف عامل في مشاريعها كالسكك الحديد وميناء البصرة وشركة نفط العراق وشركة نفط خانقين وجنيعة زراع القطن البريطانية ، إذ بلغت قيمة الأموال المستثمرة ما يقارب 80 مليون دينار فما بقي دور القطاع العام محصوراً في مطبعة الحكومة والبيد والبرق وميناء البصرة بعد انتقال ملكيته إلى الحكومة عام 1924 وقد اقتصر دور القطاع الخاص على صناعة أعداد المنتجات للتصدير، إذ يشير أحد الباحثين إلى التطور في فعالية القطاع الخاص بالقطاع العام، مع التأكيد على ان النهج الذي اتبعته السلطات الانتدابية تركز في دعم الصناعات التي تقوم على أعداد الصادرات وصناعة مواد البناء ([39]).عجزت السلطات الحكومية تماماً عن مواجهة السياسة التي تبنتها بريطانيا في تكريس مصالحها التجارية في العراق في مجال الاستيراد والتصدير بالتالي هيمنة البضاعة الأجنبية على السوق المحلية وكان للتحولات الاجتماعية وبروز النزعة الاستهلاكية والإقبال على البضائع الأجنبية التي بلغت حد استيراد بعض المواد الغذائية المصنعة الأثر في تضييق الخناق على الصناعة الوطنية وحصر تداولها في نطاق محدود فضلاً عن الدور المباشر الذي أداه المستشارين في هيأة الموظفين البريطانيين، وإنذار أي توجه نحو التصنيع من خلال حصره في نطاق ضيق واقتصار الإنتاج على الصناعات الاستهلاكية مثل الغزل والنسيج والثقاب والصابون ويقطير الكحول وحلج القطن ودباغة الجلود وصناعة العطور الرخيصة وتعليب بعض المنتجات الزراعية

---

[32]() هنري فوستر، المصدر السابق، ص448.
[33]() رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق، بيروت، 1976، ص11.
[34]() سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، 1938، ص461.
[35]() رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص12.
[36]() سعيد حمادة، المصدر السابق، ص362.
[37]() نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، القاهرة، 1967، ص43.
[38]() كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية لتكوين وبدايات التحرك ، بغداد، 1968، ص67- 68.
[39]() صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، القطاع الخاص، بغداد، 1968، ص6- 8.

كالتمور والزبيب والتين ([40]).ونم السمات البارزة التي ظهرت في عهد الانتداب أنها لم تكن تتعرض مع المصالح الاقتصادية البريطانية بحكم التبعية المعلنة بواقع الانتداب، كما أنها تترسم خطى حاجات الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب رأس المال لم يكن يفكر في مدى الفائدة والتطور الذي يطرأ على القطاع الصناعي الوطني، بقدر حذره من تصنيع المنتجات الزراعية والمواد الإنشائية أي التوجه كان لتكريس واقع إنتاج استهلاكي فضلاً عن حصر النشاطات الصناعية في المدن الكبرى وإهمال المدن الأخرى، كما ان الصفة العامة لها كانت تتميز بصغر هذه المشاريع وقلة رأسمالها وبالتالي قلة إنتاجها، هذا وقد أثر بوضوح على انخفاض القدرة الاستيعابية لهذه المشاريع على تشغيل العمال ([41]).أقدمت سلطات الانتداب على بعض الإصلاحات في مجال الزراعة والمعادن والصحة والمواصلات فأن هذا ينبع من محاولة ضمانة التنظيم الإداري ليتسنى لها تحقيق الأهداف المرسومة لسياستها وتسهيل حركة كادرها الوظيفي وتيسير المهام الملقاة على عاتقه، أما مستوى الإنتاج الصناعي قلم يتعد في كل الأحوال عن ربطه بالإنتاج الزراعي، ويمكن القول أن ظهور بعض المشاريع الصناعية التي فرضتها للدخول في الشريط الإنتاجي داخل معاملها حيث قام البريطانيون في صناعة حلج القطن في العراق، وعليه فالسلطة الانتدابية لم تقف في وجه نشوء بعض الصناعات وتطورها، كما أنها في الوقت ذاته لم تقدم الدعم والمساعدة للقطاع الصناعي، فبريطانيا أسهمت بكل ثقلها في نمو القطاع النفطي وفي الوقت نفسه لم تمنع قيام بعض المشاريع الصناعية الخاصة في مجال أعداد الصادرات وصناعة المواد الإنشائية ([42]).ويشخص الدكتور محمد سلمان من عوامل التخلف في الصناعة خلال عهد الانتداب فيرجعها إلى قلة رأسمال المال الوطني، وعدم كفاية المواد الأولية كالفحم والحديد فضلاً عن قلة الطلب في السوق المحلية ونقص المهارة الفنية لدى العامل لكنه يتضح توجه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات التجارية والعقارية كأهم عامل أدى إلى تخلف النشاط الصناعي، منطلقاً من العجز الذي أصاب القطاع الصناعي في رأس المال ([43]).والواقع أن السياسة الحكومية أدت دوراً في تأخير الصناعة من خلال خلق فرص العلم أمام الشباب الذين تعلموا الصناعات الفنية الحديثة وتبديد جهودهم بتركهم عاطلين عن العمل، وهذا لا يعني أن الحكومة بقيت مكتوفة الأيدي، فخلال العام 1925 أصدرت قانوناً خاصاً أعفت به الآلات والأدوات المستوردة لمعامل النشيج الصوفي من ضريبة الاستيراد، وقد ورد في رقم 30 الصادر في سنة 1927 العديد من الإعفاءات بالنسبة للصناعة، لاسيما فيما يتعلق بالآلات المستوردة، ويحدد بعض الباحثين سنة 1927مؤشراً لإسهام التجارة الخارجية العراقي في نشوء الصناعة من خلال الإعفاءات الواسعة وخفض الضرائب بالنسبة للبضائع الإنتاجية كذلك تقليص المستوردات بالنسبة للبضائع الاستهلاكية([44]).إن النشاط الصناعي الذي ظهر خلال عهد الانتداب ورغم محدوديته لم ينضج دور الحكومة كثيراً إذا وضعنا العام 1929 مؤشراً لصدور قانون تشجيع الصناعات الوطنية مما دفع الحكومة إلى هذا التشريع للخروج من خناق الأزمة التي استفحل أثرها معامل الطابوق ومعامل صبغ الأحذية وتوسع نشاط الورش المحلية لاسيما في بغداد وتحسين الإنتاج في مجال التجارة والحدادة والحرف التقليدية الأخرى باستخدام الوسائل الحديثة، فإن الواقع يشير إلى أن طبيعة التطور والاتصال الذي شهدته المرحلة هو الذي أرسى دعائم هذا التوسع وليس إجراءات الحكومة كما يذهب إليه الدكتور متي عقراوي ([45]).ويربط الدكتور محمد سلمان حسن بين حدود قانوني التعريفة الكمركية وتوجه السياسة التجارية نحو التنمية من خلال شمول الاعفاءات لآلات وبضائع تهم قطاعات إنتاجية واسعة لها تأثيرها البالغ في النحو الاقتصادي([46]).أما صباح الدرة فيوضح أن القانون رقم 30 لسنة 1929 الذي حدد الصناعات التي يشملها الإعفاء والتي تقوّم الإنتاج الآلي بأن لا تقل تكاليف المكائن والآلات عن 1500 دينار وأن لا تزيد نسبة العمال الأجانب عن 10 بالمائة وإعفاء لمدة عشر سنوات عن ضريبة الدخل وعشر سنوات عن ضريبة العقار وخمسة عشر سنة عن ضرائب الكمارك على المكائن والمواد الخام ومدة غير محدودة عن ضريبة التصدير([47]).وعلى الرغم من تراكم رأس المال الوطني الصناعي إلاّ أن سياسة الدعم والتشجيع التي ظهرت مع صدور قانون الصناعات الوطنية فقد أسهمت الحكومة البريطانية في نشوء بعض الصناعات

---

[40]() عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، القاهرة، 1955، ص84.

[41]() رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص14- 27.

[42]() صباح الدرة، المصدر السابق، ص312.

[43]() محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق، ج1، بيروت، 1965، ص322- 323.

[44]() عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1968، ص272- 273.

[45]() متي عقراوي، العراق الحديث، ترجمة: المؤلف مجيد قدوري، بغداد، 1936، ص153.

[46]() محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص8- 9.

[47]() صباح الدرة، المصدر السابق، ص57.

الاستهلاكية الوطنية التي استمرت في تطبيق هذا القانون، ففي عام 1932 تمّ إعفاء خمسة معامل لصنع السكاير من رسوم الاستيراد ومعملين للصوف، وقدمت الحكومة منحة مالية لمعملي الصوف ومعمل للدباغة، كذلك صدرت الموافقة على منح محلج القطن الوطني قرضاً مالياً وخلال شهر نيسان من العام نفسه عقد في بغداد معرض زراعي وصناعي وكمان فرصة جيدة للصناعات المحلية الناشئة لعرض إنتاجها([48]).

وظهر نشاط ملحوظ في مجال صناعة السكاير وشهد عام 1932 أيضا صدور لائحة قانون صناعة السمنت الذي منع بموجبه صنع السمنت إلاّ بموجب إجازة يصدرها وزير الاقتصاد والمواصلات ([49]).ونتيجة لظهور آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في العراق ساد لدى رجالات الدولة من الموظفين اعتقاداً مفاده أن الخروج من مأزق الأزمة الاقتصادية وآثارها الخانقة يمر عبر الاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة وخير تعبير عن ذلك التقرير المطول الذي كتبه الملك فيصل الأول حول الأزمة وسبل معالجتها، وقد ركز التقرير على أهمية القطاع الصناعي وأثره البالغ في نهوض البلاد الاقتصادي بإشارته إلى ضرورة تشجيع مصنع نسيج الكاظمية ومعملي الدباغة والصابون وذلك لسد الحاجة المحلية إذ ما توسعت فيها خطوط إنتاجية أخرى وأشار التقرير على تشييد معامل السمنت والبلور والورق والسكر والكحول، وقد حدد عوامل نجاح هذه المعامل بتقديم المساعدة الحكومية وحمايتها من المنافسة الأجنبية بفرض الضرائب العالية على المستوردات([50]).وشخص أحد التقارير الحكومية الواقع الصناعي في كل لواء من خلال مطالعات المتطرفين (المحافظين) إلى الحكومة مشيرةً إلى مقترحات توسيع وإنشاء المشاريع الصناعية في شتى المجالات وشملت فقتح المدارس الصناعية، وحول هذه المقترحات كان الرأي هو ان التوسع في فتح المدارس الصناعية يكلف الحكومة مبال كبيرة لا تسمح بها الظروف الاقتصادية الخانقة، وكانت الإشارة إلى إمكانية توسيع مدرستي الصناعة في بغداد والموصل مع فتح مدرستين في كركوك والبصرة والديوانية وإرسال عدد من خريجيها إلى البلدان الصناعية المتقدمة لغرض الحصول على معلمين صناعيين وتشجيع الصناعة الوطنية، وقد نالت الصناعة الوطنية دعماً شعبياً وصفته التقارير البريطانية جدير بالاعتبار فخلال عام 1932 أقامت شركة باتا لتصنيع الأحذية محلات لها في العراق لبيع الأحذية بأسعار منخفضة، وقد جوبهت خطوة الشركة هذه بحملة صحفية عنيفة الأمر الذي حد إقدام مجموعة الطلبة على محاصرة محلات الشركة ومنع الشراء منها مما أدى إلى تدخل الشرطة ([51]).

المشروعات الصناعية والخدمية ودورها في تحديث العراق:

على الرغم من ظهور بعض المشاريع الصناعية التي قامت على الأسس الحديثة في الإنتاج إلاّ أن الصناعة بقيت تعاني من التخلف وتدني المنتج وقلته بالنظر لاعتمادها على المواد الأولية المستوردة، وعلى اعتبار أنها تمر في مراحلها الأولى فقد برزت مشكلة ارتفاع أسعار البضائع المنتجة محلياً، بحساب كلفة العمل الضرائب الكمركية ورسوم المكس وكانت السلع المستوردة تتمثل في الخشب وبعض المعادن والجلود المدبوغة والغزول والأصباغ التي تستعمل في صناعة الأثاث والطرق على النحاس والصفيح والحدادة والأحذية والنسيج اليدوي([52]).إن التواضع كان السمة العامة التي طبعت على الإنتاج الصناعي في عهد الانتداب، إذا كان الاعتماد يقوم أساساً على تصريف المنتوج في السوق المحلية الذي كان يستوعب كمية ضئيلة منه، كما ان المنتجين واجهوا صعوبات جمة لكنه لابد من الإشارة إلى أنه نتيجة التوسع في مجال صناعة السكاير والخمور والأحذية والصابون والفواكه والخضراوات والأثمار الجافة قد أدى إلى هبوط قيم المستورد ([53]).واستطاعت جملة من الصناعات الوطنية، أن تنشأ وتقدم إنتاجها إلى السوق على الرغم من سمة التواضع التي كانت تغلف فعالياتها بصفة عامة فقد تمكن معمل فتاح باشا وشركاءه من إنتاج كميات من الأقمشة الصوفية الجيدة، وكانت تجارب صناعة الحرير تسير بخطوات ونيدة، بسبب معارضة بريطانيا لنشوء هذه الصناعات في العراق لضمان استمرار اعتماد المنتجين الصناعيين على الغزول القادمة من المصادر التي تسيطر عليها بريطانيا ([54]).اعتمدت صناعة الأحذية على الجلود المستوردة خاصة من الهند بسبب رداءة الصناعة المحلية وتخلف وسائل ذبح الحيوانات وكان اغلب إنتاج الأحذية يتم في الورش الحرفية الصغيرة ذات النسبة العظمى من متطلبات السوق المحلية

---

[48]() محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص451.
[49]() صباح الدرة، المصدر السابق، ص64.
[50]() مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص283- 287.
[51]() صباح الدرة، المصدر السابق، ص67.
[52]() سعيد عبود السامرائي، سياسة التصنيع في العراق، بغداد، 1969، ص10.
[53]() سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص12.
[54]() كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص58.

وكانت منافسة الأحذية المستوردة بشكل عام شديد على الاقتصاد المحلي إذ بلغت أقيام الأحذية المستوردة في العام 1928-1929 ما يقارب 60 ألف دينار وشهد العام 1932 تأسيس أول معمل آلي لصناعة الأحذية وفق الأساليب الحديثة ([55]).أما صناعة تعليب التمور التي كانت تتركز في البصرة ومنطقة الفرات الأوسط تقتصر على التمور للتصدير فقط، وكانت العمليات الصناعية تتم بأسلوب بدائي ويطلق على الأماكن التي توجد فيها المكابس البدائية(جرداغ) ومن الظواهر البارزة في هذه الصناعة أنها كانت تخضعه للشركات الأجنبية حيث يتم التصدير إلى إنكلترا وأمريكا الشمالية، وخلال السنوات المبكرة من عهد الانتداب ازدهرت صناعة التمور مستفيدة من النقص الذي ساد إنتاج الفواكه بعد الحرب العالمية الأولى في أوربا فضلاً عن الاهتمام الذي بذلته سلطات الانتداب لتوسيع تصدير التمور الذي وجدت فيه مكسباً مادياً مهماً ([56]).عملت الحكومة على إصدار نظام خصا بمكابس التمور في عام 1931 والتي شهدت هذه الصناعة بداية جديدة في مجال الإنتاج خاصة وأن النظام نظمّ عملها من خلال منع المكبس الذي لم تتوفر فيه شروط صحية مناسبة ([57]).وفي مجال صناعة المواد الإنشائية فلا يوجد في العراق سوى آلة واحدة لصنع الطابوق ولم يحسن استخدامها وفق الأسلوب المعد لها فإنتاجيتها منخفضة ورديئة بسبب النقص في المهارات الفنية وعليه أسست إدارة الاحتلال الإنكليزية مديرية الأشغال العامة التي قامت بإنشاء عدد من معامل الطابوق على طريقة حرق النفط ثم زاد نشاط القطاع الخاص في مجال هذه الصناعة، وإقبال أصحاب رؤوس الأموال على تأسيس معامل أهلية خاصة بعد حركة البناء والتشييد التي شهدها العراق مع بداية تأسيس المملكة العراقية ([58]).وفي مجال الصناعة النفطية بدأ حقل نفط خانة قرب خانقين بتزويد الأسواق المجلية بالنفط بإشراف شركة النفط الإنكليزية- الفارسية، وأنيطت المهمة المباشرة لإنتاج النفط في هذا الحقل لشركة نفط خانقين التي هي فرعاً منها وكان فتح آبار النفط فرصة ثمينة واقتصادية للبلاد لمواكبة التطور والتقدم والتخلص من الأزمة المالية الماسكة بها ([59]).وفي عام 1925 منحت شركة النفط التركية التي أصبح اسمها شركة نفط العراق عام 1929 امتيازاً من الحكومة العراقية لمدة (75) عاماً سنة، إذ بدأت في تشغيل أعداد كبيرة من العمال فكانت البداية تشغيلا 180 عاملاً وارتفع العدد في عام 1926 إلى 2500 عامل ليصل العدد إلى 3500 عامل عام 1927([60]).ويمكن جعل عام 1927 عاماً تاريخياً فاصلاً في سجل الصناعة النفطية العراقية إذ شهد تدفق النفط من باطن الأرض في منطقة بابا كركر القريبة من كركوك بكميات هائلة وقد أعطت الدليل القاطع غنى الأرض العراقية بالنفط، لكن الإنتاج والعمل انحسر بشركة نفط خانقين ([61]).وبصدور قانون رسوم النفط ومنتجاته رقم 48 لسنة 1927 الذي أخضعت الكميات المنتجة والمستهلكة في العراق من البنزين والكيروسين(النفط الأبيض) لرسوم المكس، والتي تعادل رسوم الاستيراد واستثنى القانون النفط الخام من أحكامه وبلغت الكمية المستخرجة من النفط الخام خلال العام 1927 حوالي 110 ألف طن([62]).وانطلاقاً من توسيع مفهوم الهيمنة والنفوذ، باشرت بريطانيا بتأسيس الشركة البريطانية لها في عام 1928 لاستثمار نفط الموصل وتطوير حقول النفط المحدودة، لكن المستثمرين الآخرين الذين جاءوا من فرنسا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا ممن ادخلوا رؤوس أموال في هذه الشركة غيروا اسم الشركة إلى شركة إناء النفط البريطانية وحصلت على امتياز استثمار نفط الموصل في عام 1932 ولمدة 75 سنة وبشروط امتياز شركة نفط العراق نفسها([63]).ويمكن ملاحظة أثر التطور الذي أحدثته نشوء الصناعة النفطية من خلال فتح مجال العلم للعمال العراقيين وتدريبهم على الأعمال الفنية، حيث تطلبت أعمال الحفر ومد الأنابيب وتشغيل أعداد واسعة فضلاً عن الفوائد الملاية التي بدأت تجنيها الدولة واعتماداً على ذلك بدأت في عام 1931 الخمس سنوات للأعمار، كما شهدت بعض المدن النفطية خاصة (كركوك) تطوراً ملموساً في نمط الحياة وارتفاع المستوى المعيشي لسكانها.

التجارة في العراق

تجارة العراق في عهد الانتداب:

---

[55]() صباح الدرة، المصدر السابق، ص179.
[56]() مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص 71.
[57]() محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص 288- 289.
[58]() سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص15- 16.
[59]() كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص 57.
[60]() المصدر نفسه، ص60- 61.
[61]() عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ط7، بغداد، 1988، ص116.
[62]() مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص 77.
[63]() عبد الوهاب عزت، تاريخ النفط في العراق، مجلة المؤرخون العرب العدد 15، لسنة 1988، ص36.

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجالي الاستيراد والتصدير بريطانيا والهند حيث كان من الطبيعي أن تمثل بريطانيا سوقاً مهمة للصادرات العراقية بحكم واقع الانتداب الذي اتاح لها حرية التحرك في المجالات الحيوية للقطر وعليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا وثيقة جداً حيث شملت أهم سوق للحبوب العراقية وعدت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور ولهذه العلاقات أسابب كثيرة منها حاجة العراق إلى المنتوجات والشاي واللبن والتوابل والأخشاب، وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند كذلك كانت السوق العراقية توفر المواد الأولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما، وعليه كانت الروابط التجارية سابقة لعهد الانتداب بزمن طويل ([64]).فالنشاط التجاري الذي تمثل بالمحاولات المستمرة للسيطرة على العراق بامتيازه طريق مرور وسوقاً للمنتجات المصنعة والمواد الأولية، وقد أسهم النفوذ السياسي في المنطقة إلى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين ([65]).أشار الدكتور مظفر حسين جم يل أيضاً إلى زيادة قيمة التصدير خلال الأعوام 1920-1924 ويربطها بقلة استهلاك جيش الاحتلال البريطاني بسبب نهاية العمليات العسكرية وتوسع طرق النقل البحري وضمان الأمان فيها وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الخارج وزيادة الطلب عليها إلاّ أن سوء الأحوال الجوية وظهور الجراد خلال العامين 1925-1926 أثر على كمية الصادر من الحبوب وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الذي شهدته أقيام الصادرات خلال الأعوام 1927-1929 لكنها عادت إلى الهبوط خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ([66]).وخلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1928 واتجهت تجارة تصدير المنتجات الزراعية مشكلة الرسوم الكمركية التي فرضتها الحكومة البريطانية على كل ما يرد إليها من البضائع من الخارج بحكم استيعاب السوق البريطانية لأغلب الصادرات العراقية لاسيما الشعير منها إجراء للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وخلال العام 1932 حصل تحين في تصدير الذرة إلى بريطانيا كذلك استمرت هذه الدولة باستيراد الصوف العراقي بكميات قليلة ، كما كانت تعد الزبون الأول لاستيراد الجلود العراقية ([67]).

وعلى مدة السنوات 1925-1932 مثلت نسبة المستوردات من بريطانيا أقياماً عالمية بلغت أعلى نسبة لها فيب عام 1932 ، أما في مجال الصادرات إلى بريطانيا فقد بلغت أعلى قيمة لها في عام 1931 وقد مثل المعدل العام لأقيام الاستيراد من بريطانيا للأعوام 1927-1932 ما قيمته مليونان ومائة وخمسة ألف دينار، أما المعدل العام للصادرات وللمدة ذاتها فقد بلغت قيمتها مليوناً و43 ألف دينار([68]).وعلى صعيد العلاقات التجارية مع غيران كان لانخفاض السمة التي ميزت طبيعة النشاط التجاري فخلال العام 1925 بلغت نسبة الاستيراد 9.2% وانخفضت في العام 1932 إلى 7.2%، كذلك الصادرات ويعود هذا الانخفاض إلى المعاهدة التجارية التي عقدتها إيران مع روسيا في تشرين الأول 1927، إذا ما قورنت على مستوى النشاط التجاري مع البلدان الأخر، فخلال الأعوام 1927 -1932 احتلت المركز الثالث في التصدير إلى العراق، بعد بريطانيا والهند والمركز الرابع في مجال الاستيراد من العراق بعد بريطانيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية ([69]).وعلى صعيد العلاقات التجارية وتنظيمها مع البلدان المجاورة برزت في حقبة الانتداب مشكلة تهريب البضائع من الكويت إلى العراق والتي تركت آثاراً سياسية انعكست على العلاقات بين البلدين، ويشير الدكتور مصطفى عبد القادر النجار إلى أن سبب تفاقم المشكلة كان يمكن في التفاوت في التعريفة الكمركية بين الكويت والعراق فقد كانت منخفضة في الأولى ومرتفعة في الثانية، وعمدت الحكومة العراقية للاتصال بالجانب البريطاني على أساس أن الكويت محمية بريطانية في تلك الحقبة بعد ان فشلت كل المساعي التي بذلتها لوقف عمليات التهريب، وافترضت في العام 1932 تشكيل لجنة عراقية كويتية لمراقبة الحدود فيما طلبت من بريطانيا تعيين موظف عراقي في الكويت يقوم بتأشير أوراق الشحن المرسلة من الكويت إلى مديرية كمارك البصرة أو وضع سفينة صغيرة لمراقبة حركة السفن في مدخل شط العرب ([70]).وفي عام 1932 توسعت مجالات التجارة مع تركيا من خلال جهود نوري سعيد رئيس الوزارة العراقية الذي اقترح تخفيض الرسوم الكمركية على المحروقات المستوردة من تركيا بمقدار الثلث وبالقدر ذاته بالنسبة للغنم والماعز وكأجراء للمقابلة بالمثل وافقت الحكومة التركية على استيراد وجبة من التمر العراقي بمقدار ألف ليرة خلال العام 1932([71]) .

---

[64]() عبد الرحمن الجليلي، المصدر السابق، ص 58.
[65]() مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص 138- 139.
[66]() المصدر نفسه، ص95.
[67]() سعيد حمادة، المصدر السابق، ص 38.
[68]() سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، بغداد 1961، ص10.
[69]() مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص 136- 137.
[70]() مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، البصرة، 1975، ص182- 186.
[71]() محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص 420.

التطور المالي والنقدي:

كانت الدولة العراقية في بداية تكوينها تعاني من نقص واضح في خزينتها المالية وذلك لإقدام بريطانيا على شحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها على ميزانية حكومة الهند، وعليه تقيدت خطوات الحكومة وأضحى المجال أمامها ضيقاً لاسيما أن التركة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر كانت ثقيلة وكان على الحكومة أن تقوم بأعباء بناء الدولة الناشئة مما يتطلب موارد مالية أوسع ([72]) .

وبلغت ميزانية الحكومة العراقية لسنة 1921-1922 التي تقدمت بها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ستمائة وثمانية وتسعون لك واثنين وتسعون ألف وخمسمائة وثمانية وسبعين روبية، وقد تأخر تقديمها إلى المجلس لعدة أسباب منها تأخر دوائر الحكومة في إعداد ميزانيتها كونها تمثل تجربة أولى لدوائر الدولة وقد حددت السنة المالية بالأول من نيسان 1921 وحتى نهاية آذار 1922 ([73]).

وبعد ظهور العجز في ميزانية السنة المالية 1921-1922 حاولت الحكومة ان تقوم بإجراء وقائي كان الغرض منه تقليل مخاطر العجز على ميزانية 1922-1923 خاصةً ان احتمال ظهور العجز فيها كان وارداً فقامت بتأليف لجنة للتوفير برئاسة وزير المالية، ووضعت جدولاً لأعمالها في قسمين الأول يتعلق بأحداث تغيير بأعمال الدولة من خلال المطالبة بتخفيض تدريجي في عدد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش والشرطة وتخفيضات شملت الموظفين الأجانب والمخصصات والنقل بالسيارات في الدوائر ومخصصات النقل للموظفين، أما القسم الثاني من الجدول كرس لتخفيض بعض النفقات في ميزانيات دوائر الحكومة أو إلغائها، وعلى الرغم من ان اللجنة باشرت أعمالها، واستطاعت أن تحقق شيئاً من التوفير إلا أن انخفاض واردات الميزانية لسنة 1922-1923 كان السبب في ظهور العجز ([74]).وخلال السنوات اللاحقة ظهر نوع من الثبات في الميزانية حتى أنها استطاعت ان تسد العجز في السنتين الماليتين1921-1923 وتحققت فضلة في ميزانية 1924-1925 مقدارها 694 ألف دينار إلا أن الديون العمومية العثمانية ودفع العراق حصته منها سنوياً في ظل معاهدة لوزان 6 آب 1924 كانت تمثل مشكلة تتعرض لها الميزانية بعد استقرارها([75]) .يضاف إلى ذلك التعهد الذي قطعته الحكومة العراقي في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة في 25 آذار 1925 والملحقة بمعاهدة 1922 العراقية البريطانية بان تخصص حكومة العراق ما لا يقل من 25 % من إيراداتها لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الأمن فيه ([76]).ان التحسن الذي ظهر في الميزانية العامة كلن يكمن في امتناع الحكومة عن دفع الأقساط السنوية للدين العثماني وتقليص الإنفاق وفي محاولة الوصول إلى ميزانية متعادلة وصلت جنة (هلتن يانغ- فرنن) التي قدمت تقريرها في نيسان 1925 وكان من بين الاقتراحات التي تقدمت بها زيادة الضرائب كمحاولة لرفع إيرادات الحكومة إلا ان هذا المقترح لم يجد القبول لدى الحكومة ([77]).ثمة أمر لابد من التأكيد عليه في السياسة الكمركية التي كانت تنتهجها الحكومة خلال سنوات الانتداب ولاية العام 1927 اذ كانت تهدف منها بصورة رئيسية إلى تحقيق إيرادات تمول بها ميزانية الدولة إلا ان القانون الكمركي الذي شرعته الدولة في 1927 واستهدفت من خلاله تشجيع الصناعة والزراعة وذلك بإعفائها بعض من أنواع المكائن والآلات المستوردة من الرسوم الكمركية وتخفيض الرسوم عن البعض الآخر حيث ساهم ذلك إلى حد بعيد من تغير ملامح السياسة المالية التي كانت تنتهجها الحكومة في سبيل الحصول على الإيرادات([78]).كانت السياسة المالية في العراق خلال عهد الانتداب ورثة شرعية للساسة المالية التي كانت في زمن الاحتلالين العثماني والبريطاني فخلال العهد العثماني لم يكن للعراق سياسة خاصة وإنما كان يتبع الإدارة العثمانية المركزية أما في عهد الانتداب البريطاني فكانت البيانات والإعلانات التي تصدرها القوات الاحتلالية هي المعبر عن السياسية لمالية وخلال سنوات الاحتلال البريطاني التي توضحت بربط العراق بالهند باستخدام العملة الهندية المتمثلة بالروبية بعد ان ألغت هذه السلطات التعامل بالعملة العثمانية ([79]).وقد سادت

---

[72]() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص29.
[73]() سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، النجف، 1976، ص45.
[74]() سعيد حمادة ، المصدر السابق، ص474.
[75]() سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص 46.
[76]() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 332.
[77]() سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص 48.
[78]() عبد الوهاب حمدي النجار، المصدر السابق، ص265.
[79]() مير مصيري، المصدر السابق، ص164.

العملة الهندية في العراق إلى سنوات متأخرة من عهد الانتداب حيث ساعد ذلك على ارتفاع نسبة صافي الفضة في الروبية واتساع نشاط الهند التجاري إضافة إلى النفوذ البريطاني وكان النشاط التجاري مع الهند الذي احتلت فيه المركز الثاني بعد بريطانيا في مجال التجارة الخارجية وثبات سعر الصرف النسبي بين الروبية الهندية والجنيه الانكليزي اثر في توطيد هذه العملة وزيادة فعاليتها في الحياة الاقتصادية في العراق([80]).وبقيام الحكم الوطني في العراق وظهور التشكلات الإدارية برز اتجاه نحو إصدار عملة نقدية وطنية كمظهر من مظاهر الاستقلال وبدت الحكومة تدرس موضوع العملة منذ 1922 ([81]).واستمرت الحكومة في مساعيها لانجاز موضوع العملة حيث قرر مجلس الوزراء في 22حزيران 1926 وتأكيد رغبة الحكومة في ان تكون لها عملة خاصة وقد تقرر مبدئيا القيام بمشروع العملة العراقية بدون واسطة بنك وإناطة المهمة إلى لجنة العملة ويكون مقرها في لندن تقوم بسك الأوراق النقدية والعملة المعدنية وأصدراها باقيامها المختلفة وقد وافقت وزارة المستعمرات البريطانية على هذا الترتيب ([82]).صدر قانون العملة العراقية رقم 44 لسنة 1931 في نيسان الذي قضى بربط العملة الجديدة بالجنيه الإسترليني وجعلها قابلة للاسترداد بصك على لندن وجعل الدينار الوحدة القياسية للعملة الجديدة على ان يكون مؤلفاً من ألف فلس([83]).وكان القانون قد نص على عدم تأخير العملة الجديدة عن الأول من كانون الثاني 1932 إلا ان خروج بريطانيا من قاعدة الذهب في أيلول 1031 أدى إلى تأجيل إصدار العملة، وإصدار الحكومة قانون رقم ذ0ذ لسنة 1931 الذي عدل قانون رقم 44 حيث ألغى القيمة الذهبية للدينار وأجاز استثمار الرصيد في سندات الدول التي تستند عليها إلى الإسترليني حيث بدأ بإصدار العملة الوطنية العراقية في نيسان 1932 ([84]).

الخاتمة

من خلال تتبع تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب نجد ان بريطانيا قد حاولت بسط هيمنتها على القطاع الزراعي من خلال توسيع صلاحيات الشيخ وجعله هو المسؤول عن تنظيم الفعاليات الإنتاجية مستغلة المكانة الاجتماعية التي يحظا بها.وعلى الرغم من وجود السلطة الوطنية الرسمية إلا ان هيئة المستشارين البريطانيين كانت لها الخطوة الأكبر والقول الفصل حتى بدأ من الواضح ان أي نشاط في المجال للمشاريع الزراعية، يصب في خدمة المصالح البريطانية التي تركزت في تحويل العراق إلى مزرعة واسعة لإنتاج المحاصيل النقدية من خلال توسع نشاط المزارع التجارية الكبيرة.وكانت السمة العامة للصناعة في تلك الحقبة تتمثل في سيادة الصناعات الحرفية حتى غدت منافذ البضاعة المحلية ضيقة ومحدودة من حيث التوزيع والتداول، وكان لبريطانيا اليد الطولى في تكريس حالة الصناعة العراقية لضمان تصريف بضائعها.ونتيجة لهيمنة الرأس مال الأجنبي على الفعاليات الصناعية استطاع ان يستوعب القسم الأكبر من حجم القوى العاملة في تنفيذ مشاريعه.وقد مثل الريف مصدراً رئيسياً في تنامي قوة اليد العمالة خاصة وان المرحلة شهدت هجرة واسعة من الفلاحين إلى مراكز المدن. وارتبطت التجارة العراقية بالسوق الرأسمالية على وجه التخصيص السوق البريطانية ويمكن القول بتأشير ظاهرة واضحة عانت منها التجارة، تمثلت باختلال الميزان التجاري حتى أنها عدت مشكلة برزت آثارها على بنية الاقتصاد العراقي ومن الظواهر البارزة التي شهدها الاقتصاد العراقي في تلك الحقبة،تسديد العراق حصته من الديون العثمانية العمومية والملابسات التي رافقت القضية وبالتالي إصدار العراق العملة الوطنية التي مثلت رمزاً وطنياً.

هوامش البحث

[80]() مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص354.
[81]() عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، القاهرة، 1945، ص109- 110.
[82]() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص60.
[83]() سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص**6.**
[84]() سعيد حمادة ، المصدر السابق، ص437، انظر أيضا نظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص356.